

Distr.
GENERAL

A/RES/51/90
28 February 1997

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٠ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/51/619/Add.2)]

٩٠/٥١ - تعزيز مكتب مفاوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير، في جملة أمور، إلى قراراتها ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٨٧/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وإذ تضع في اعتبارها جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان، بما في ذلك قرار اللجنة ٨٢/١٩٩٦ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦^(١)،

وإذ تشير إلى الطلب الوارد في الفقرة ٣٧ من قرارها ٢١٤/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بأن ينشئ الأمين العام في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ فرعاً جديداً تشمل مسؤولياته الرئيسية تعزيز وحماية الحق في التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية يجب أن ينظر إليهما باعتبارهما هدفاً ذا أولوية من أهداف الأمم المتحدة وفقاً لمقاصدها ومبادئها، وبخاصة مقصد التعاون الدولي،

وإذ تشير إلى أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أكد في إعلان وبرنامج عمل فيينا على أهمية تعزيز مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة^(٢)،

(١) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٣ (E/1996/23).

الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٢) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث، الفرع الثاني، الفقرة ١٣.

وإذ تأخذ في اعتبارها أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان طلب إلى الأمين العام والجمعية العامة، في إعلان وبرنامج عمل فيينا اتخاذ خطوات فورية لزيادة موارد برنامج حقوق الإنسان زيادة كبيرة من داخل الميزانية العادية الحالية والميزانية المقبلة للأمم المتحدة، واتخاذ خطوات عاجلة سعياً إلى زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية^(٣)،

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضاً أن إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والولاية المنوطة بالمنصب، بما في ذلك دوره التنسيقي ودوره في الإشراف العام على المركز، وكذلك طلب الجمعية العامة في القرار ١٤١/٤٨ توفير ما يلزم من الموظفين والموارد لتمكين المفوض السامي من أداء ولايته،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الاستجابة للطلبات المذكورة أعلاه لم تكن متناسبة مع الاحتياجات، مما أسفر عن وجود اختلال خطير ومستمر بين الولايات التي عهدت بها هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة في ميدان حقوق الإنسان إلى المفوض السامي والمركز والموارد المتاحة للوفاء بجميع هذه الولايات،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن مسؤوليات المفوض السامي تشمل الدخول في حوار مع جميع الحكومات تنفيذاً لولايته بغية تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وترشيد أجهزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان وتكييفها وتعزيزها وتبسيطها من أجل تحسين كفاءتها وفعاليتها،

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضاً أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان حث في إعلان وبرنامج عمل فيينا أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة التي تعالج أنشطتها حقوق الإنسان، على أن تتعاون من أجل تعزيز أنشطتها وترشيدها وتبسيطها، مع مراعاة ضرورة تجنب الازدواجية غير الضرورية^(٤)،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن تراعى، في المقام الأول، في استخدام موظفي الأمانة العامة وفي تحديد شروط خدمتهم ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة، وأن يولى الاعتبار الواجب لأهمية تعيين موظفي الأمانة العامة على أساس التوزيع الجغرافي بأوسع قدر ممكن؛

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تعزيز مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان^(٥)، ومذكرة الأمين العام بشأن تكوين ملاك موظفي المركز^(٦)، فضلاً عن تقرير المفوض السامي^(٧)،

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٩.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ١.

(٥) A/51/641.

(٦) A/51/650.

(٧) A/51/36؛ انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٣٦.

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالمعلومات التي قدمها المفوض السامي فيما يتعلق بعملية إعادة تشكيل المركز بغية زيادة كفاءة المركز وفعاليتها وضمان إمكانية تنفيذ جميع الولايات المنوطة به،

وإذ ترى أن هذه العملية يُنتظر أن تسهم في تعزيز الإطار الوظيفي للأنشطة المتكاملة والموحدة التي تضطلع بها الأمانة العامة في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد أنه مع وجود حاجة إلى زيادة تحسين أداء المركز لعمله وفعاليتها، مع التأكيد القوي على الممارسات الإدارية الجيدة من أجل تمكين المركز من أداء جميع الولايات المنوطة به ومن مواجهة أعباء العمل المتزايدة باستمرار، فإنه يتعين استكمال الممارسات الإدارية الجيدة بموارد تتناسب مع الولايات،

١ - تؤيد وتشجع الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز دور مركز حقوق الإنسان ولزيادة تحسين أدائه لعمله، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الأمانة العامة للأمم المتحدة، تحت الإشراف العام لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛

٢ - تكرر تأكيد الحاجة إلى ضمان توفير جميع ما يلزم من الموارد البشرية والمالية والمادية وموارد الموظفين، دون تأخير، لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الميزانية العادية للأمم المتحدة، لتمكينه من الاضطلاع بالولايات المنوطة به بكفاءة وفعالية وعلى وجه السرعة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحاجة إلى تمويل وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يعزز قدرة المفوض السامي والمركز على أداء الولايات المنوطة بكل منهما على نحو فعال، وتعزيز قدرتهما على الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية المنوطة بهما، وعلى التنسيق الفعال مع الإدارات الأخرى ذات الصلة في الأمانة العامة، فضلاً عن الأجهزة والهيئات والوكالات المتخصصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المسائل السوقية والإدارية؛

٤ - تؤيد الأمين العام والمفوض السامي تأييداً كاملاً في جهودهما الرامية إلى تعزيز أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة، عن طريق جملة أمور منها إعادة تشكيل المركز لتحسين كفاءته وفعاليتها؛

٥ - تشجع على زيادة التعاون والتنسيق بشأن مسائل حقوق الإنسان بين المفوض السامي، متصرفاً في حدود ولايته، والإدارات والمكاتب الأخرى التابعة للأمانة العامة؛

٦ - تؤكد الحاجة إلى مشاركة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان مشاركة كاملة في جميع الآليات المتصلة بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، ولا سيما في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المنشأة لهذا الغرض؛

٧ - تطلب إلى المفوض السامي أن يواصل تزويد جميع الدول بالمعلومات، على أساس منتظم، وأن يتبادل الآراء معها بشأن العملية الجارية لإعادة تشكيل المركز، عن طريق جملة أمور منها عقد جلسات مفتوحة غير رسمية للتزويد بالمعلومات؛

٨ - تشجع المفوض السامي على أن يواصل، في إطار ولايته المبينة في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، القيام بدور نشط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق منع انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، تأييد الأنشطة التي يقترحها المفوض السامي؛

٩ - تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والخمسين في إطار البند المعنون "مسائل حقوق الإنسان".

الجلسة العامة ٨٢

١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦